العراق ودوره في التوازنات الجيوسياسية

عبيد مخلف محمد البوسوده
باحث قانوني
الجامعة الإسلامية في لبنان

مستخلص:

هناك وجهان لتدخل العراق في التوازن الأميركي الأوروبي في الشرق الأوسط، الأول واضح ومباشر ويصف مساهمة العراق في المنافسة على الهيمنة في الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك، فإنه سيحقق التوازن بينهما، حيث لن يعترف أي من الطرفين بهيمنة الطرف الآخر أو انفراده في المنطقة، وسينظر إلى العراق على أنه المدخل إلى هذه الهيمنة، والثاني أكثر هدوءً ويعمل على تعزيز الحفاظ على الهيمنة العالمية وتوسيع مجال نفوذ الفرد.

وعليه نستنتج أن العراق كان له أهمية استراتيجية منذ أقدم العصور وحتى التاريخ المعاصر بين الحضارات والدول الكبرى إقليمياً ودولياً، وبسبب العوامل والأسس المادية والمعنوية، أصبح العراق أكثر عرضة للأطماع الخارجية، وطموحات دول العالم أجمع، إضافة الى إن الأسس المادية تعتبر عنصراً جاذباً للجشع.

حيث أن الجوانب الأخرى، رغم آثارها السلبية على أهمية العراق، تعتبر مقدمة هامة للبيئة غير المستقرة التي تمكن الأطماع الكبرى من الوصول إلى أهدافها واستغلال الضغوط الداخلية، ولذلك يتبين لنا أن العراق كان جزءاً من استراتيجية التوظيف المتعدد الأطراف لتحقيق الأهداف الجيوسياسية، بعيداً عن المصالح الاقتصادية، هو تحقيق التوازن عالمياً وإقليمياً من خلال الاستمرار في السيطرة عليه بمختلف الطرق نظراً لأهميته الجيوسياسية للبقاء على المنافسة في الشرق الأوسط وعدم تحقيق الاستقرار السياسي وذلك بهدف البقاء على التشتت تماشياً مع المصالح الخارجية في الشرق أوسط.

الكلمات المفتاحية: الجيوسياسية، الهيمنة الاقتصادية العالمية، القطب الواحد، التوازنات الإقليمية والدولية، الديموغرافيا.

Iraq and its role in geopolitical balances

Abstract:

We conclude that there are two aspects to Iraq's interference in the American-European balance in the Middle East. The first is clear and direct and describes Iraq's contribution to the competition for hegemony in the Middle East.

As a result, it will achieve a balance between them, as neither party will recognize the other party's hegemony or exclusivity in the region, and Iraq will be seen as the gateway to this hegemony, while the second is calmer and works to enhance the maintenance of global hegemony and expand the individual's sphere of influence.

Accordingly, we conclude that Iraq has had strategic importance from ancient times until contemporary history among major civilizations and countries, regionally and internationally, and because of the material and moral factors and foundations, Iraq has become more vulnerable to external ambitions and the ambitions of countries of the entire world, in addition to the fact that the material foundations are considered an attractive element for greed.

While the other aspects, despite their negative effects on the importance of Iraq, are considered an important introduction to the unstable environment that enables major ambitions to reach their goals and exploit internal pressures, and therefore it becomes clear to us that Iraq was part of the strategy of multilateral employment to achieve geopolitical goals, away from private interests. Economic, is to achieve balance globally and regionally by continuing to control it in various ways due to its geopolitical importance to remain competitive in the Middle East and not achieve political stability, with the aim of remaining dispersed in line with external interests in the Middle East.

Key word:Geopolitics, Global Economic Hegemony, Unipolarity, Regional and International Balances, Demography.

المقدمة

إن القانون الدولي العام لا يزال حديثاً نسبة إلى القانون الداخلي، ونتيجة للتطورات التي مر بها القانون الدولي انتقل من مرحلة كونه قانوناً يرتكز أساساً على الدولة الى مرحلة جديدة ينهض فيها بفكرة المصلحة المشتركة للجماعة الدولية ككل.

إضافة إلى ذلك، فإن العراق بلد يمتلك عناصر تجذب وتثير اهتمام الطرف الآخر على كافة الجبهات، ولقد أصبح العراق الآن النقطة المحورية للرغبة على المستوى العالمي في إقامة علاقات مستمرة، وقد يتمكن قسم ما من الوصول بسهولة إلى مصادر هامة للمعلومات من قسم آخر.

ومن ناحية أخرى، يمكنهم استخدامها على نطاق عالمي، وإليك مثال ممتاز، يتم استخدام الصعوبات السورية الداخلية لتعزيز المصالح والنفوذ الدولي ونمو الدول الأخرى.

إن الأهمية الاستراتيجية للعراق تسبق الحضارات والإمبراطوريات التاريخية، لقد كان للعراق موقع استراتيجي مهم قبل الظهور العالمي للدولة الحديثة، وقد حاولت غالبية الإمبراطوريات الاستعمارية عبر التاريخ السيطرة عليها واستخدامها كمعبر استراتيجي داخل الأراضي العراقية، وهناك المزيد من العوامل حيث إنها تربط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا.

إضافة الى إنها مركز يربط بين الدول العربية وغير العربية، وموقعه في وسط الممرات المائية الهامة في الشمال والشرق والجنوب الأمر الذي جعل منه بمثابة مرتع للتنافس والصراع بين جميع الدول، وخاصة الدول الكبرى منها.

بالإضافة إلى كونها حلقة الوصل بين شبه الجزيرة وآسيا الوسطى والهند، يُعتقد أيضاً أنها مكان التقاء ثقافات العالمين القديم والإسلامي (الفارسي والعربي والتركي)، وفي التاريخ الحديث، وتزايدت تطلعات وأطماع الدول الكبرى للسيطرة على أراضيها، وخاصة أراضي الاتحاد السوفييتي، أمام الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، حدثت تغييرات جيوسياسية في كل من أراضي الاتحاد والدول التي كانت في حالة انسجام وتحالف معه؛ والعراق هو أحد هذه الدول، وبعد تفكك الاتحاد، اشتدت المنافسة الدولية على العراق، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، التي تسعى إلى العودة إلى الاستقطاب والهيمنة الروسية، كما بدأت الصين في التحرك نحو الهيمنة الاقتصادية العالمية.

إن درجة الاستقرار داخل البلد، ودرجة الاستقرار والتغير في الأراضي المتاخمة جغرافياً، وكذلك درجة الاستقرار والتغير في العالم، هي متغيرات أساسية تؤثر على الأهمية الاستراتيجية للعراق وكافة المناطق الجغرافية في العالم، أي عالم ميزان القوى، كما إن الأهمية الاستراتيجية للدول والأقاليم في جميع أنحاء العالم ليست ثابتة وتتغير دائمًا بناءً على ما يحدث.

أولاً: أهمية البحث:

وتكمن أهمية الدراسة في كونها توضح أهمية الموضوع من حيث أهمية العراق في التصورات العالمية والإقليمية وكذلك تأثيره على التفاعلات بين الجهات الحكومية وغير الحكومية وفق القانون الدولي.

فأولاً وقبل كل شيء، كانت الموارد الطبيعية للبلاد، وموقعها الجغرافي، وعوامل أخرى، سبباً في جعل العراق موضوعاً للاهتمام الدولي، ومن هنا تنبع أهمية القضية من معرفة العوامل المادية التي تمتلكها الدولة، مثل أهميتها الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية، التي تدفع الدول حول العالم إلى التنافس على الهيمنة وفق القانون الدولي.

ثانياً: إشكالية البحث:

إن جميع الدول متساوية أمام القانون، وتنطبق عليها نفس المبادئ التوجيهية القانونية، علاوة على ذلك، فإن المساواة حق مكفول قانوناً بين الدول، حتى ولو اختلفت تلك الدول فيما بينها من حيث عدد السكان، والإقليم، ومستوى التقدم العلمي، والاختلاف في الموارد الطبيعية، وعدد القواعد العسكرية، وغير ذلك من العوامل والظروف، فضلاً عن دور القوى الخارجية وتأثيرها في هذا التفاوت.

الأمر الذي يثير لدينا التساؤل الرئيسي التالي:

هل تعتبر التشريعات العراقية مطبقة لقواعد القانون الدولي دون أن يمس ذلك سيادة البلد الوطني؟

ثالثاً: خطة البحث:

لمعالجة الإشكالية السابقة تم اعتماد التقسيم الثنائي حيث تم تقسيم البحث الى مقصدين، وتم تقسيم المقصدين الى نبذتين، حيث جاء المقصد الأول بعنوان: المرتكزات المؤثرة في أهمية العراق الجيوسياسية، الذي بدوره قسم إلى نبذتين، النبذة الأولى بعنوان: المرتكزات المادية لأهمية العراق الجيوسياسية، أما النبذة الثانية جاءت بعنوان: المرتكزات المعنوية لأهمية العراق الجيوسياسية.

بينما ورد التقسيم للمقصد الثاني الذي جاء بعنوان: العراق ومدى تأثيره في التوازنات الإقليمية والدولية، حيث قسم الى نبذتين جاءت النبذة الأولى بعنوان: العراق وتأثيره في التوازنات الإقليمية وفق القانون الدولي، أما النبذة الثانية جاءت بعنوان: العراق وتأثيره في التوازنات الدولية وفق القانون الدولي.

المقصد الأول

المرتكزات المؤثرة في أهمية العراق الجيوسياسية

إن كل فكرة وكل مصلحة تقوم أولاً على الأسس المادية والمعنوية التي تدعمها، ثم على الاهتمام بشيء معين والمصلحة تنبع من تقارب المصالح وطريقة توظيف الرؤى والطموحات والأفكار والتعليمات في خطة وهدف يمكن تحقيقه بعدة وسائل وأساليب مهما كانت التكلفة.

وهكذا، فإن الركائز توفر الأساس الذي يمكن أن تتأسس عليه أهمية مكان معين، وأرض معينة، وأمة معينة، وهم الذين يحددون حجم وشدة الاهتمام الأجنبي بتلك الأمة، بعيدة كل البعد عن هذه الأمة، أو حتى تؤدي إلى تقاربها، وليست كل العوامل إيجابية وتثير اهتماماً متزايداً، إذ يفتقر بعضها إلى العوامل والحوافز التي تدفع النشاط الدولي إلى الانتقال إلى دولة معينة.

وبينما يشهد العالم حالياً تراجعاً في مصادر الطاقة والموارد، أصبحت الصراعات والحروب الدولية أمراً لا مفر منه، ومع تزايد انتشار التطلعات والنظريات الجيوسياسية في محاولة تسخير موارد الطاقة والموارد في العالم ولضمان احتفاظ الدول الكبرى في العالم بهيمنتها، ينبغي لها أن تنتج كمية كبيرة من الموارد، حيث يعتمد وضعها وهيمنتها على كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا يساهم في الحفاظ على هذه المناصب والهيمنة على المستوى العالمي.

ومن أبرز الأمثلة هنا هو مورد النفط، وبهذا فإن المرتكزات المادية للدولة مهمة بالدرجة الأولى في التأثير إيجاباً وسلباً على أهميتها في مدركات الدول المحيطة تجاهها.

لذلك، قبل الحديث عن أهمية العراق الجيوسياسية، لا بد من دراسة أسسه المادية والتاريخية، وفهم واقع البلاد، وإجراء دراسة تحليلية لأهميته، إضافة إلى ذلك، لا بد من النظر إلى أبرز جوانب العراق، ومكوناته، وخصائصه الجغرافية، والثروات المادية التي يمتلكها، والتي تساهم جميعها في تعزيز أهمية البلد في نظر المنطقة[١].

وسنوضح في النبذة الأولى: المرتكزات المادية لأهمية العراق الجيوسياسية، وفي النبذة الثاني المرتكزات المعنوية لأهمية العراق الجيوسياسية.

النبذة الأولى: المرتكزات المادية لأهمية العراق الجيوسياسية

[١] صالح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، الاسكندرية منشأة المعارف، ١٩٩٩، ص ١٥.

يمكن تعريف المرتكزات المادية بأنها الأسس المستقرة نسبيا، مثل العامل الجغرافي والموارد الطبيعية، في حين أن بعضها الآخر أكثر عرضة للتغيير، مثل العوامل الاقتصادية والصناعية والعسكرية [١].

أولاً: الواقع الجيوستراتيجي للعراق

على مر التاريخ، كان مجال الجغرافيا في طليعة الروابط الفكرية والعملية مع العلوم الجيوسياسية، حيث يتم وصف حقيقة الأهمية الجيوسياسية للدولة من خلال الواقع الجيوسياسي التي هي عليه، كلما زادت المعلومات التي تتدفق حول الواقع الجيوسياسي للدولة، كلما أصبحت أكثر استراتيجية، مع ارتفاع تقييم الأهمية الجيوسياسية لدولة ما، تتحد الدول لجمع معلومات كافية وتحاول رسم خرائط لها باستخدام أقمارها الصناعية، وتزداد الأهمية الاستراتيجية للدولة في مركز الاهتمام في آراء ورغبات الدول الأخرى التي تتطابق مصالحها مع هذه الوفرة من المعلومات، واقع الدولة مع البدء في التأكد أو التحقيق في الأهمية الجيوسياسية للدولة[٢].

كما تُعرف المساحة الجغرافية التي يشغلها كيان ما داخل منطقة جغرافية معينة بعامله الجغرافي، ويتكون من عوامل تشمل الموارد وحجم الإقليم والسكان والموقع.

ولأنها مندمجة في الوظيفة والأهمية والدور، فإنها تؤثر على قوة الدولة ومكانتها الإقليمية والعالمية، وهذا يعني أن أي خلل أو ضعف يؤثر على أحد هذه العوامل يؤثر بشكل مباشر على العوامل الأخرى، ولذلك تهتم الجغرافيا السياسية بمشكلات الدولة المبررة جغرافياً بحيث تبرر الطابع الإقليمي بشكل واقعي، وتتحدد أهمية المنطقة بالنسبة للدولة من خلال وصفها الجغرافي [٣].

ثانياً: الواقع السكاني والديموغرافي للعراق

إن فهم الواقع الديموغرافي للدولة كأساس مادي يساعد في تحديد الحيز الإنساني داخل الدولة نفسها يكمل فهم الأهمية الجيوسياسية للدولة، يعد حجم السكان ونسبتهم وكثافتهم بالنسبة للدول الأخرى عوامل مهمة في تحديد الأهمية الجيوسياسية للدولة ولها تأثير كبير على هذا الجانب لأن بعض الدول حققت تفوقًا اقتصاديًا وتكنولوجيًا نتيجة كثافتها السكانية، هناك توجد بعض البلدان التي ظلت غير مواتية للغزوات العسكرية بسبب كثافتها السكانية، وهو عامل إيجابي وسلبي في قوة الدولة.

---

[١] بيتر تيلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٣، ص٢٢.

[٢] بيتر تيلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، المرجع السابق، ص ٢٣.

[٣] يسري الجوهري، الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية، ط١، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،١٩٩٣، ص٣.

يعتمد هذا الأمر على قدرة الدولة على التوظيف في ظل هذه الكثافة السكانية، عندما يتم استخدام الموارد البشرية بشكل صحيح لدعم الدولة ومكانتها، فإن الكثافة السكانية لديها القدرة على أن تصبح عاملاً رئيسياً في الأهمية الجيوسياسية المتنامية للدولة على نطاق عالمي، بالإضافة إلى المعرفة السكانية، ولحجم وطريقة السيطرة تأثير كبير على الواقع ونتيجة لذلك، حيث يعد الاقتصاد، أو العلوم المختلفة، مجالًا مهمًا للدراسة في حد ذاته لأنه يركز على العنصر الأكثر أهمية في المجتمع، وهو الطبيعة البشرية والنمو والمصير [١].

ولذلك فإن فهم السكان يعني فهم الطبيعة الإنسانية للدولة، وتوجهات مواطنيها ومنطقهم، ومعتقداتهم، وطريقة تفكيرهم. كما يسمح للدولة بتحديد الفئة العمرية التي يقيم فيها سكانها من خلال فهم وتحديد نسب الفئات العمرية المختلفة وفئاتها الفرعية، مثل نسب العاملين، ونسب الأشخاص غير القادرين على العمل، ونسب كبار السن، ونسبة النشطين وغير النشطين، سواء من حيث الاقتصاد أو معدل التغير السكاني خلال العصور المختلفة.

ثالثاً: الموارد الطبيعية

يُنظر إلى الموارد الطبيعية على أنها أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في الصراعات والمنافسة الدولية، فضلاً عن كونها عاملاً رئيسياً في الأهمية الجيوسياسية المتزايدة للدولة وترتبط وفرتها وتعددها بشكل مباشر بارتفاع أهميتها العالمية والجيوسياسية لأن كل زيادة في كمية الموارد الطبيعية ترتبط بشكل مباشر بزيادة في الاهتمام العالمي بالدولة المالكة وطموحاتها بالنسبة لهذه الموارد، يدل توفرها على بقاء وتوسع المكانة العالمية للدولة.

إضافة إلى ذلك، يعيش العالم حالة من الإهمال المعمم وانعدام الاستدامة والاستهلاك المفرط لموارده الطبيعية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة احتمالية الصراعات والتنافس في المستقبل، بل وربما يتصاعد إلى حد المواجهات والصراعات، من أجل ضمان الاحتياطيات اللوجستية للحفاظ على التفوق التكنولوجي والتقدم في الجيش والاقتصاد والسياسة [٢].

---

[١] عبد الله سالم المالكي، ظاهرة القارية في مناخ العراق ومناخ إيران دراسة مقارنة، مقال منشور في مجلة البحوث الجغرافية، عدد ١٩، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٣، ص٩١.

[٢] مجيد حميد شهاب البدري، محمد كشيش خشان الموسوي، موقع العراق واهميته في السياسة الخارجية لدول المجال الاسيوي الجديد دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ادأب الكوفة، العدد ١٩، المجلد الأول، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العراق، ٢٠١٣، ص١١٩ - ص١٢٠.

النبذة الثانية: المرتكزات المعنوية لأهمية العراق الجيوسياسية

إن العوامل الرئيسية المؤثرة على الأهمية الجيوسياسية للعراق هي الجوانب الثقافية والدينية والمذهبية والقيمية لسكان العراق الداخليين، ودرجة الديمقراطية في العمل السياسي، والرأي العام، والحرية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والاستقرار، والوحدة الوطنية، بشكل عام، إن أسس الأخلاق هي عوامل تُعرف أيضًا بالعوامل الإنسانية، وتشمل خصائص كمية ونوعية.

أولاً: الديمقراطية والتعددية السياسية

إن المحتوى الفكري قد يكون بمثابة أداة سياسية داخلية في العراق تسمح وتوسع حدود الطموحات الدولية للبلاد، خاصة من الدول التي تمتلك أنظمة ديمقراطية، كما إن وجود استقرار سياسي داخلي يقوم على مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية يعزز مناخاً يرحب بالاهتمام الأجنبي ويشجعه.

وبينما يتحرك العالم نحو بناء بنية ديمقراطية ويرفض الاستبداد والأوليغارشية، فإن وجود مثل هذا النظام الفكري يمكّن ويزيد من الأهمية الجيوسياسية للعراق على المستوى العالمي، ويؤكد رواد الفكر السياسي، مثل جان توشار، أن الديمقراطية تعني "حكم الشعب"، وهي فكرة تعارض الاستبداد والملكية والأوليغارشية، من بين الأمور التي تقوم عليها هي (المساواة الاجتماعية، المساواة السياسة، حكومة الشعب).

ثانياً: الطابع القومي للمجتمع العراقي

إن الطابع القومي هو سمات موضوعية للثقافة في مجتمع ما بما يتضمنه من نماذج سلوك وقيم ومعايير واتجاهات وتوقعات، ويشمل الاتي:

١ـ ثقافة الفرد العراقي

أولاً وقبل كل شيء، تشير الثقافة إلى المجموعة الكاملة المتكاملة من النماذج السلوكية التي اكتسبها أفراد المجتمع ومع ذلك، فإن التعريفات الأخرى للثقافة تصفها بأنها الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والحقوق وغيرها من القدرات والعادات التي اكتسبها الفرد كعضو في المجتمع [١].

إن تنوع الثقافة العراقية هي الخصائص المميزة للشعب العراقي، المتعدد الثقافات، كما إن الاختلافات الثقافية لها تأثير على جوانب عديدة من المجتمع، مثل حرية التعبير والتعليم، إن قرار الاتحاد أو الانقسام، أو المصادقة أو التغريب، أو التقارب أو الانفتاح، أو التأخير والفعالية التاريخية أو التراجع

[١] كوثر عباس الربيعي، سياسية العراق الخارجية بين القيود والفرص، مقال منشور في مجلة الدراسات الدولية، العدد٤٤، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٠، ص ٧.

الثقافي سوف يعتمد على الخصائص الثقافية للأمة في العراق، هناك ثلاثة أشكال مختلفة للثقافة السياسية: الثقافة التقليدية، وثقافة الخضوع، وثقافة المساهمة.

وفيما يتعلق بالرأي العام، هناك اختلافات في وجهات النظر حول دور الجمهور في المجتمع ككل، حيث يعتقد البعض أنها غير فعالة بسبب دورها المشلول والمختل ولكن، بشكل عام، يمكن تصور ثلاثة مواقف للرأي العام: إما أن يكون مؤيداً للحكومة، أو أن يكون معارضاً، أو أن يكون محايداً [١]. علاوة على ذلك، يُنظر في كثير من الأحيان إلى الموقفين الأول والثاني (الحزبي والمعارض) على أنهما أصبحا أكثر تميزًا في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بسبب توسع حرية التعبير عن الرأي والدور المتزايد الأهمية والناجح لوسائل الإعلام في التأثير على الجمهور وإثارة الرأي العام الرأي في البلاد.

كما إن السبب الرئيسي لذلك هو طبيعة الرأي العام وسياقه، والذي يرتبط بشكل أساسي بطبيعة النظام السياسي فكلما كان النظام أكثر استبدادية أو أقلية أو دكتاتورية، كلما أصبح دور الرأي العام أقل أهمية؛ كلما كان النظام أكثر ديمقراطية، كلما زاد الدور الفعال للرأي العام؛ وهذا هو التحول السياسي الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وقد أثر ذلك على حركة الرأي العام في الداخل، مما جعله أكثر ملاءمة وتأثيراً في تحقيق الأهداف الجيوسياسية الأهمية الأخلاقية للعراق [٢].

٢. القيم

إن القيم داخل المجتمع الواحد لها دور كبير في توجيه نفسية الإنسان، ولقد نشأت من تاريخ طويل من العادات والتقاليد السائدة لتصبح قيماً مشتركة داخل المجتمع، إن درجة وطبيعة هذه القيم لها تأثير كبير على كيفية نظر المجتمع الدولي إلى الأمة، كما إن الدولة تبتعد عن فكرة ونظرية تصادم الحضارات، وتتجه نحو إنشاء كيان ثلاثي الأبعاد يقوم على (التكامل والتفاهم والتوازن) يساهم في نجاح المجتمع والدولة على الساحة العالمية ونتيجة لذلك، أصبحت القيم أكثر توازناً وعقلانية [٣].

تعتبر القيم من أكثر الصفات المميزة التي تؤثر بشكل مباشر على كيفية تفاعل الناس وتصرفاتهم وكذلك على الشخصية الوطنية العامة للدولة، ومن المستحيل أن يحقق المجتمع أهدافه ويقوم بواجباته بشكل عادل دون القيم التي توجه وتنظم سلوك الناس.

---

[١] حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، مقال منشور في مجلة الدراسات الدولية، العدد٤٤، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠، ص ٣٠.

[٢] حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، المرجع السابق، ص ٣٢.

[٣] ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، بغداد، دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص١٤١.

ومن أبرز النماذج للقيم السائدة في المجتمع العراقي هي مستوى المساواة بين الجنسين [١]، بعد قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١، ظهرت مؤشرات تشير إلى زيادة دور المرأة في المجتمع ومشاركتها إلى جانب الرجل في كافة مجالات الحياة، وتأسست أول مدرسة للبنات في العراق عام ١٨٩٩، وبحلول عام ١٩٢٦، بلغ عدد المدارس المتأثرة بمشروع مدارس البنات حوالي ٢٧ مدرسة.

ثالثاً: حقوق الانسان وعدم الاستقرار الأمني بعد عام ٢٠٠٣

يعتبر هذا المجال مهماً وله تأثير على الأهمية المعنوية للعراق لارتباطه بالأمن الداخلي والاستقرار والحقوق الفردية المشروعة لأن وجود نظام أمني مستقر داخلياً ينشئ للعراق مكانة مهمة في المجتمع الدولي ومن الواضح أن العراق يوفر بيئة مواتية للنمو الاقتصادي ودخول الاستثمارات الأجنبية والتعاون الدولي.

ويشهد العراق حقبة من العنف الدموي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم بسبب الحرب الأمريكية على العراق، ومنذ عام ٢٠٠٣، شهد حالات قتل واختطاف وتفجيرات واشتباكات مسلحة بين الميليشيات وقوات الأمن، نفذها رجال دين والجماعات والمنظمات القومية اليمينية المتطرفة، ويعتبر هذا أحد العناصر المعنوية المؤثرة على الوضع الجيوسياسي وأهميته للعراق، فتدهور الوضع الأمني واستقرار العراق يصرف الاهتمام الخارجي للدول الإقليمية والعالمية عن تحقيق استثمارات ومعاملات مشتركة في العراق، حتى على مستوى المنطقة إضافة الى التعاون الدولي والاعتماد كلها عوامل تساهم في حالة عدم الاستقرار الأمني وتراجع الأهمية الجيوسياسية[٢].

المقصد الثاني

العراق ومدى تأثيره في التوازنات الإقليمية والدولية

لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي لعبه العراق في تحقيق التوازنات الإقليمية والدولية، لقد لعب العراق منذ تأسيسه دوراً رئيسياً في تطور وتغير واختفاء التوازن عبر التاريخ بسبب تضارب المصالح والتطلعات لمختلف الأنظمة في الدول المجاورة وفي العراق نفسه.

وبسبب تحول مراكز القوى ومعادلة الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، حيث لعب العراق دوراً أكثر أهمية في تشكيل المنطقة والتوازنات الدولية فيها، وقد أدى ذلك إلى ظهور

---

[١] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص ٣٩٢.

[٢] عبد الإله بلقزيز، العراق بين إنفاق طائفية وافاق وطنية، المجلد ٣٧، العدد ٤٢٩، مقال منشور في مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، لبنان، ٢٠١٤، ص١٣٩.

قوى إقليمية جديدة وأكثر قوة، فضلاً عن قوى إقليمية أخرى أصبحت مهددة بسبب صعود قوة الدول التي برزت كتهديد بعد تراجع العراق إقليمياً حيث برز فراغ أمني في الشرق الأوسط [١].

أما التوازن الدولي فيشير إلى التوازن بين الكتل، كما إن وجود كتلة دولية يعتمد على وجود دولة قطبية تعمل بمثابة النواة، يليها تكوين كتلة دولية فريدة من نوعها، وبما أن هذا التوازن يعتمد على الحالة القطبية، فإنه يظهر في كثير من الأحيان كتوازن بين حالتين [٢].

أما فيما يتعلق بالتوازن الإقليمي، والمعروف أيضًا بالتوازن الاستراتيجي على المستوى الإقليمي، فهو حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرات والقوة بين الدول أو القوى الإقليمية، أو يمكن اعتباره بدلاً من ذلك هو دالة على التكافؤ النسبي بين هذه القوى في خطاب الإرادات التي يمكن أن يؤدي إلى أبعاد استراتيجية تؤكد على أهمية البحوث الأمنية والمصالح الحيوية للدولة في المنطقة.

وسنوضح في النبذة الأول: العراق وتأثيره في التوازنات الإقليمية وفق القانون الدولي، وفي النبذة الثاني: العراق وتأثيره في التوازنات الدولية وفق القانون الدولي.

النبذة الأولى: العراق وتأثيره في التوازنات الإقليمية وفق القانون الدولي

هناك نوعان مختلفان من التوازن الدولي، الأول يعرف بالتوازن السائد، أو التوازن العالمي، والثاني يعرف بالتوازن الإقليمي، وهو يتأثر بالتوازن العالمي، يزعم البعض أنه نظرًا لأن التوازنات إقليمية بطبيعتها، فهي نوع من التوازن الذي يتشكل ضمن سياق جغرافي معين ويجمع بين عدد من الدول المشاركة في علاقات تتميز بصراعات القوى والتأثيرات الإقليمية، وتحقق بعض الدول عقب هذا الصراع حالة من المساواة أو شبه المساواة في القوة، مما أدى إلى خلق توازن إقليمي قوي يحكم سلوك الدول المشاركة وعلاقاتها مع بعضها البعض، حيث كان للاحتلال الأمريكي للعراق تأثيره على تطور التحول الإقليمي في الجغرافيا السياسية، كما بدأت الدول ترى في التحول الحالي فرصة لإحداث تحول سياسي لصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية ومصالحها المختلفة [٣].

أولاً: التوازن الإيراني – "الإسرائيلي"

أولاً وقبل كل شيء، شهدت إيران وإسرائيل تحولات استراتيجية شكلت منظورهما المتبادل وطبيعة العلاقات بينهما، وبعد أن مر البلدان بمراحل من التفاهم والتعاون والتقارب منذ منتصف القرن العشرين، أحدث عام ١٩٧٩ تطوراً جديداً في مجال الإدراك المتبادل، وعندها بدأ كل منهما يُنظر

---

[١] خليل ابراهيم السامرائي، التوازنات الاقليمية في المنطقة العربية دراسة استراتيجية، مقال منشور في مجلة الدراسات الدولية، العدد ٣٩، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٠٣، ص٣٣.

[٢] ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، الطبعة الثالثة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٠٢.

[٣] علي فارس حميد، مازق العراق تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الاقليمية، مقال منشور في مجلة ابحاث استراتيجية، العدد ١٠، بغداد مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص١٤٦.

إلى الآخر على أنه أساس العداء، مشيرًا، من بين أمور أخرى، إلى إيران والبعد الأيديولوجي والعنصر التنافسي كنقاط صراع والتوازن مع إسرائيل، ولهذا يلعب العراق هنا دوراً أساسياً في تحديد هذا التوازن، إن وجود العراق كأداة منحرفة إيديولوجياً لصالح إيران يعني شكلاً من أشكال التقدم والتفوق ويدفع حدود التوازن مع إسرائيل ورداً على ذلك، تحاول إسرائيل إحباط أي توجه أيديولوجي أو استراتيجي بين هاتين المجموعتين الأخيرتين من خلال إنشاء العراق وتعزيزه، كما إن الموقف العراقي يحدده التحالف الأميركي الخليجي من جهة، والتحالف الخليجي الخليجي من جهة أخرى، وهو ما يحدد نوع ودرجة التوازن الإيراني الاسرائيلي.

ونتيجة لأهمية النفوذ بين إسرائيل وإيران، فنلاحظ من جهة مساعي الهيمنة وتوسع النفوذ الإيراني في العراق، ومن جهة أخرى تحاول إسرائيل خلق كيان داخلي يوازن ذلك، فمنذ قيام إسرائيل والاستراتيجية الإسرائيلية سعت جاهدة في الشرق لخلق تواجد لها، كما إن النفوذ الإيراني في العراق، وهو الكيان الكردي، وأهدافه الإقليمية تتجه نحو الوصول إلى المكانة (القوة الإقليمية المهيمنة) الأمر الذي يعتبر هدفاً استراتيجياً إسرائيلياً، وعلى الرغم من أن العراق لا يمكن تحقيقه إلا بشكل جزئي، إلا أنه كان بمثابة حجر عثرة على الطريق نحو الهدف النهائي لإسرائيل، وقد أصبح وسيلة أساسية لجعل كل خططها وأهدافها في متناول اليد.

ثانياً: التوازن الإيراني - التركي

لقد تركزت الجهود الإيرانية التركية على إيجاد توازن وعلاقة إقليمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٥٨، شكلت ثلاث دول رابطة، إيران وإسرائيل وتركيا.

وكان هذا التحالف يعرف باسم "تحالف دول الإطار"، إلا أن مستوى التعاون في هذا التحالف لم يصل بعد إلى مستوى التحالف الرسمي، وفي عام ١٩٥٨، أنشأت إيران منظمة ثري فوركس، لإعادة العلاقات الاستخباراتية السرية مع تركيا وإسرائيل، وبدأت تركيا تحاول لعب دور نشط في الشرق الأوسط من خلال العمل كوسيط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامجها النووي.

علاوة على ذلك، برزت تركيا كعنصر إقليمي مهم للاستقرار والتوازن في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مشاركتها في المفاوضات مع إيران حول مستقبل تلك الدولة وتقاسم المخاوف والتهديدات والمصالح معها، وموقف تركيا هو خير مثال على ذلك، مقاومة الحرب الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٣ لأن المصالح التركية هناك قائمة على أن هناك خطين أحمرين برزا في هذا الصدد، الأول هو منع انفصال العراق وإنشاء دولة كردية لأن ذلك من شأنه الإضرار بالأتراك، والإيرانيون، والأمن القومي السوري؛ والثاني هو حماية الأقليات الكردية في العراق.

ثالثاً: التوازن الخليجي - الإيراني

إن الموقع الوثيق والمهم للعراق في الخليج العربي يسلط الضوء على أهمية العراق في التوازن الإيراني-الخليجي ويحدد خليج عمان والجمهورية اليمنية من الجنوب، وخليج عمان من الشرق، وخليج الأردن والبحر الأحمر من الشمال حدود مجلس التعاون العربي.

والجدير بالذكر أن العراق هو الدولة الأكثر نفوذاً في الشمال بسبب قربه من إيران، وبالنظر إلى الدول المطلة على الخليج والارتباطات الأيديولوجية القائمة بينها، فقد أصبح يُنظر إلى العراق على أنه عنصر حاسم ونقطة توازن بين البلدين، إلى حد أن السيطرة الإيرانية على هذا البلد تزيد من التهديد الذي يتعرض له العراق، أي الأمن القومي الخليجي.

أضف إلى ذلك الجهود الخليجية في العراق بعد ٢٠٠٣ لخلق حالة من التوازن مع إيران، إذ تحاول السعودية ممارسة نفوذها العسكري والسياسي على بلادها، خاصة في المناطق الغربية التي تشترك معها في الحدود، كما تحاول إقامة نفوذها العسكري والسياسي على بلادها، إضافة الى الدخول في علاقات معها من أجل خلق حالة من التوازن الاستراتيجي بينها وبين إيران، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أدركت أهمية إيران في تطور السياسة العراقية.

النبذة الثانية: العراق وتأثيره في التوازنات الدولية وفق القانون الدولي

إن الموضوع الذي نوقش على نطاق واسع في التاريخ الحديث، ولكنه أيضاً من أكثر المواضيع غموضاً، هو موضوع التوازن الدولي، وفيما يتعلق بتفسير وشرح آلية عمله ومؤشراته، فقد اختلفت وجهات النظر، في تعريف توازن القوى الدولي هي تكافؤ القوى بين الدول، سواء كانت تلك القوة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، ويحدد كيفية تصرف كل دولة تجاه الدول الأخرى.

ويتميز بالقدرة على التكيف والتفاهم وقبول استخدام الوسائل السلمية لحل النزاعات وإنهاء الحروب، ووفقاً للتعاريف العلمية فإن حالة المساواة النسبية أو التكافؤ بين مجموعة من المتغيرات المترابطة داخل النظام الدولي تتميز بدرجة من المرونة والترابط في التفاعلات مع الوحدات الأساسية للنظام التي يرضيها واقع المعادلة القائمة إضافة إلى ذلك، لا بد من بيان المنظور الفلسفي لأهمية دور العراق الجيوسياسي في التوازنات الدولية [١].

[١] مالك دحام متعب، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار، مقال منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد٣٢، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣، ص٢١.

أولاً: التوازن الروسي - الأمريكي

لقد كان للعراق دور مهم في التصورين الروسي والأميركي في بداية الألفية الجديدة، وتخوض الولايات المتحدة الأمريكية حرباً مع النظام السياسي الإيراني سعياً لإعادة تنظيم المنطقة بما يتوافق مع أهدافه وتطلعاته وقدراته وإنشاء بيئة مستقرة للتوسع الغربي، وبالتزامن مع ذلك، أشارت الإدارات الروسية المتعاقبة، ولا سيما إدارة الرئيس فلاديمير بوتين، إلى أن العراق وما أسفرت عنه مساهمته في الهيمنة على موارد العالم يعني استعادة الإمبراطورية الروسية في العالم، فضلاً عن استعادة مكانة روسيا وهيمنتها في الشرق الأوسط، وربما تكون هناك تصورات وتطلعات تكون أكثر قابلية للتحقق في حال لو هيمنت روسيا على موارد العراق ومواقعه واقتصاده[١]، إن دور العراق في التوازن الروسي الأمريكي أضحى أشبه بنقطة التوازن بينهم في الشرق الأوسط في المنطقة التي تسودها الصراعات والتعاونات والتحالفات واختلاف موازين القوى و التوتر الإقليمي[٢].

أما فيما يخص العراق وأثره في التوازنات بين الدولتين فقد كانت روسيا تستخدم العراق في تحقيق التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، فبعد أن حاول وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (كولن بأول) بعد إعلان الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ اقناع مجلس الأمن الدولي في استخدام القوة في هذه الحرب وإضفاء الشرعية الدولية بإصدار قرار دولي بهذا الخصوص، لجأت روسيا الى عرقلة مجلس الأمن في استصدار قرار يعطي الشرعية الدولية في احتلال العراق، إذ كانت وسيلة مهمه في تحقيق التوازن الروسي الأمريكي ومنع التوسع الأمريكي على الرغم من استمرار المساعي الأمريكية في غزو العراق بعد ذاك وتحقيقها الغزو والأهداف فيه، ولهذا فأن منطقة الشرق الأوسط والعراق خاصة أصبح نقطة توازن بين روسيا و أمريكا، وهو ما صرح به الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في شهر تموز ٢٠١٣ في اللقاء الذي جمع بينه وبين رئيس المخابرات السعودية (بندر بن سلطان)[٣]، يمكن أن نفهم أن بوتين قد وظف العراق كوسيلة مهمه في تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية[٤].

---

[١] هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٠٤

[٢] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص١١٥-ص١١٦.

[٣] مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الامريكية والنظام الدولي الجديد الواقع والتوقع، مقال منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٩، بغداد، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات العربية والدولية، ٢٠٠٥ ص١٠.

[٤] موفق سامي توفيق نجم، أهمية العراق الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٧

ثانياً: التوازن الصيني - الأمريكي

يعد العراق عنصر ونقطة مهمه ومكملة للاقتصاد والهيمنة الصينية مستقبلاً في الشرق الأوسط، فمكانة العراق في المدرك الصيني مهمة وذو أثر في تحقق التوازن الصيني الأمريكي دولياً، إذ أن المصالح الصينية الاقتصادية منها خاصة تضاهي المصالح الأمريكية فيه إذا ما استثنينا منها الجوانب الأمنية والعسكرية بخصوص الولايات المتحدة الامريكية[١].

وتعد منطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق خاصة أعقاب الانسحاب الأمريكي منه منطقة حيوية للتطلعات الصينية، فالصين تعد ثالث بلد مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، ولضمان توفير الطاقة مع التوسعات الاقتصادية والتجارية للصين كان لا بد من الحاجة الى كميات أكبر من النفط، ولهذا بدأت الصين تشجع الشركات حول التنقيب والاستثمار وتشييد معامل التكرير في المنطقة لضمان تدفق النفط إليها[٢].

وإن العراق بعد عام ٢٠٠٣ أصبح محط نفوذ الدول المجاورة إقليمياً وارتبط بهذه الدول بتحالفات دولية مع دول عظمى، فقد بدأت الصين تبحث عن تحقيق شراكات استراتيجية للدول المجاورة للعراق والمناوئة لتطلعات الدول الغربية الأمريكية والأوربية بالدرجة الأولى[٣]، إذ نلاحظ أن الصين قد وصلت مع ايران الى مرحلة الشراكة الجيوسياسية و تدعم التوجهات الإيرانية التي تعد ضربة موجهة الى التوجهات الأمريكية عالمياً من جانب، من جانب آخر تحاول الصين ايضاً الدخول في علاقات برغماتية مع دول أخرى حليفة للولايات المتحدة الامريكية وفي مقدمتها إسرائيل هذا بالإضافة الى التقارب التركي الصيني، فالعراق أصبح عامل أساس في تحقيق تطلعات صينية في منطقة الشرق الأوسط وإيجاد موطئ قدم لها فيه، وتحقيق تحالفات استراتيجية و برغماتية مع القوى الكبرى في المنطقة إقليمياً، بهدف الوصول الى هيمنة عالمية صينية، وترجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة والعالم أجمع، فالصين تنطلق في تطلعاتها ببعد براغماتي لتحقيق المصالح الكبرى، وبالنتيجة أضحى العراق ذا دور أساس في تحقيق توازن صيني أمريكي من خلال توسع التحالفات الصينية مع القوى المهيمنة إقليمياً واستخدام العراق كورقة مهمه في تحقيق هذا التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق استراتيجية صينية تقوم على أساس تطويق الخصوم.

---

[١] حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، دراسات دولية، العدد٤٤، مقال منشور في جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، ٢٠١٠، ص٢١.

[٢] كرار انور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٥، ص١٦٥.

[٣] ابراهيم نوار، غاز المشرق خريطة جديدة للطاقة في الشرق الاوسط، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٦.

لهذا وإدراكاً لما سبق يتضح لنا الدور العراقي في التوازن الصيني ـ الأمريكي، فهو من جانب دفع الصين الى المحافظة على مواردها وتوسيعها خاصة في الشرق الأوسط ومن جانب آخر ساعد في توسيع مجال تحالفاتها العالمية عموماً ومَكّنها من التطلع الى مكانة دولية مستقبلية تفوق ما هي عليه حالياً خاصة بعد تراجع الدور الأمريكي عالمياً وحاجته الى دعم من فاعلين دوليين آخرين لمواجهة أزمات العالم وقيادته[١].

ثالثاً: التوازن الأوربي – الأمريكي

ابتداءً من أن العراق يندرج ضمن الجيوسياسية الأمريكية، (الهيمنة على الشرق الأوسط)، فقد دأبت الجيوسياسية الأمريكية ومنذ تسعينات القرن الماضي نحو توظيف العراق بما يعرف ب (إعادة رسم الشرق الأوسط من جديد) وهو ما يندرج ضمن استراتيجية الهيمنة الأمريكية، ويعود مشروع إعادة رسم الخارطة للشرق الأوسط الى عقد التسعينات وبداية تسلم الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) للسلطة في عام ١٩٩٢[٢].

فترى الولايات المتحدة الأمريكية أن السيطرة المستمرة على الشرق الأوسط وفق رؤيتها يمكنها من تحقيق الهيمنة على العالم أجمع ومنع بروز قوى مهيمنة أو قطب عالمي جديد مشابه لها كالصين وروسيا والاتحاد الأوربي مستقبلا[٣].

إن التوازن الأوربي الأمريكي في العراق إن صح القول هو توازن ليس عسكري أمني فحسب و إنما اقتصادي بالدرجة الأولى، فقد أدركت الولايات المتحدة الامريكية منذ أربعينات القرن المنصرم أهمية العراق الحيوية في الحفاظ على مصالحها المتنامية في الشرق الأوسط[٤]، أما أوروبا، فإن العراق بما يمتلكه من موقع جيوسياسي واقتصادي له أهمية كبيرة لدى الدول الاوربية من خلال محاولة الاستثمار الاقتصادي قدر الإمكان في العراق وتحسين العلاقات الأوربية العراقية من خلال فتح المشاريع الأوربية التي تستهدف البنى التحتية العراقية من جانب وزيادة تدفق النفط العراقي الى أوروبا استثمارياً، ولهذا فإن الرؤية الأوربية للعراق تنطلق من ركيزتين وهي السعي لتطوير علاقات اقتصادية و تجارية من خلال التركيز على قطاعات مهمه مثل النفط و الغاز و الكهرباء والثاني هو

---

[١] ابراهيم نوار، غاز المشرق خريطة جديدة للطاقة في الشرق الاوسط، المرجع السابق، ص ١٧.

[٢] سوسن اسماعيل محمد، إيران في دائرة استراتيجية الضربة الوقائية الامريكية -إيران وتداعيات الحرب الامريكية على العراق-، مقال منشور في مجلة الدراسات الدولية، العدد ٢١، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٦ ص١٥٠ – ص ١٥١.

[٣] المرجع نفسه، ص ١٥٣.

[٤] باقر جواد كاظم، الرؤية الامريكية العادة صياغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، دراسة في الدور العراقي، مقال منشور في مجلة قضايا سياسية، العدد ١١، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص١٢٧.

دعم العملية السياسية والتحول الديمقراطي والتعليم والقانون والسلم المجتمعي ومنظمات المجتمع المدني[١].

الخاتمة

لقد لعبت أهمية العراق الإستراتيجية دورًا مهمًا في تأثيره على الخطط الإقليمية والأمنية والاقتصادية، وذلك بسبب موقعه في وسط الشرق الأوسط والتصور بأنها منطقة قيمة يمكن استخدامها للتأثير على أهداف دول الشرق الأوسط الأخرى بالإضافة إلى أهداف المجتمع الدولي، ولاسيما بعد أن أصبح العراق أشبه بأرض مفتوحة الحدود بعد عام ٢٠٠٣ وتراجع قوة المركز الحاكم له مع تزايد دور الأحزاب وسطوتها داخله خصوصاً الأحزاب التي تكون تابعة الى أجندات خارجية اقليمية ودولية.

وبالتالي، فإن التنافس على العراق بعد عام ٢٠٠٣ ساعد على رسم خريطة جديدة للتحالفات والعلاقات والأهداف فقد تمت مراجعة خطط التعامل مع العراق، كما تم إصلاح التحالفات، وظهر بعضها ثم اختفى بسبب التحول في تركيبة نظام الحكم بعد عام ٢٠٠٣، كما أدت أهمية العراق على الساحة العالمية إلى زيادة المنافسة من أجل تأثير عالمي أكبر، إضافة الى أن تعدد الأحزاب التي بدأت تحكمها كان لحرب الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ أثر كبير في تعزيز المصالح الوطنية وظهور مصالح جديدة في الدول الأخرى، يضاف الى هذا دخول الجمعيات غير الحكومية والدولية، إضافة الى تأثير الجهات الحكومية عليه حيث إن مستقبل العراق سيعتمد على عدد من الاحتمالات التي ستعتمد على الكيفية التي سيقرر بها إنهائه.

وفي نهاية المطاف، إما أن يكون هناك تراجع في أهمية البلاد على المرحلتين الدولية والإقليمية، أو أن يكون هناك تحسن في التماسك الداخلي داخل العراق واحتمال ظهور عراق أقوى مما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣، وهذا السيناريو محتمل أيضاً ممكن في حال حدوث عملية انقسام فعلية داخل العراق غداً.

والسيناريو الأسوأ هو بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، وهو ما يعتبر من أخطر السيناريوهات لأن استمرار الوضع الحالي وإطالة أمده سببه مصالح داخلية لأطراف قوية غير متحالفة مع بعضها البعض، كما إن غياب الاتفاقيات الخارجية والأوضاع الراهنة ستتفاقم في المستقبل، إذ إن إحدى أهم القضايا الإقليمية والعالمية تشير إلى تصاعد المأساة وإذ يأخذ في الاعتبار أن التوصل إلى اتفاق إقليمي ودولي الذي هو شرط أساسي للتوصل إلى توافق داخلي في العراق، لأن العراق الآن يعيش

---

[١] سوسن اسماعيل محمد، إيران في دائرة استراتيجية الضربة الوقائية الامريكية -إيران وتداعيات الحرب الامريكية على العراق-، المرجع السابق، ص ١٥٤.

مرحلة الدولة الهشة المنصاعة الى سياسات وتوجيهات أطراف دولية واقليمية نافذة فيه، وعليه فإننا و على الرغم من المساعي الكبيرة الدولية والاقليمية والداخلية في العراق لحل جميع أزمات البلد فإنه من المرجح لنا تحقق مشهد استمرار الوضع الراهن وارتباط مصير أهميته بمصير الازمات الآنية في المستقبل.

وبالتالي فإن الفرضية قد تم اثباتها من خلال الوصول الى حقيقة مفادها أن العراق كان عبر التاريخ عنصر اهتمام دولي كبير، وبعد عام ٢٠٠٣ قد تزايدت هذه الأهمية بعد تراجع الدور العراقي وسهولة الوصول اليه والهيمنة عليه، وقد كانت لهذه الأهمية الأثر البالغ في دول الجوار والعالم، وكان لها انعكاس مهم في علاقاتها الاقليمية والدولية.

وفي ختام هذا البحث فقد تم التوصل الى عدد من النتائج والتوصيات وهذا أهمها:

أولاً: النتائج:

١. إن الحراك السياسي والدبلوماسي العراقي يهدف إعادة دور العراق في المحافل الدولية والخروج من أزمة الانحسار في العلاقات الدولية الذي عانى منه العراق لسنوات طويلة والعمل لتفعيل وإعادة بناء أدوات التعامل مع المجتمع الدولي وقواه.
٢. إذا ما أراد العراق تخفيف الأطماع المحدقة به فعليه التحرك ولو تدريجياً والاستفادة من أية فرصة سانحة لتحسين علاقاته بدول الجوار وبقية دول العالم، لأن أي توتر في علاقات العراق مع الاخرين يديم الحاجة الى التدخل الاميركي في الشأن العراقي داخلياً وخارجياً.
٣. كثرة القيود التي تحجم من الأداء السياسي الخارجي للعراق تشكل نقطة ضعف واضحة ولكن لابد من التأكيد أن الضعف ليس عيبا بحد ذاته، بل ان اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملا دؤوبا من أجل وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية.
٤. الاتفاق بين الأطراف السياسية في الداخل على الأهداف الأساسية ومحاولة تحقيق اجماع وطني حول أدوات السياسة الخارجية وأساليبها، والابتعاد عن المهاترات الإعلامية التي تعيق العمل الدبلوماسي.

ثانياً: التوصيات:

١. العمل على إعادة التماسك والحيوية للدبلوماسية العراقية عبر تحديد المنطق السياسي الذي يقودها والاطراف التي تتعاطى معها، وتأسيس مدركات ثابتة تبنى عليها علاقات العراق مع جيرانه ومع باقي دول العالم.

٢. إعادة بناء القوات المسلحة على أساس الانتماء الوطني وابعاد الجيش والشرطة عن الصراعات الحزبية والسياسية، والاهتمام بالتسليح الحديث بما يمكن أن يمثل عامل دعم للدبلوماسية العراقية في منع تدخلات دول الجوار.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، الطبعة الثالثة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٣.
٢. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
٣. بيتر تيلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٣.
٤. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩.
٥. صالح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، الاسكندرية منشأة المعارف، ١٩٩٩.
٦. موفق سامي توفيق نجم، أهمية العراق الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٤.
٧. هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
٨. ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، بغداد، دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
٩. يسري الجوهري، الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣.

ثانياً: البحوث والمقالات:

١. ابراهيم نوار، غاز المشرق خريطة جديدة للطاقة في الشرق الاوسط، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، القاهرة، ٢٠١٢.
٢. باقر جواد كاظم، الرؤية الامريكية العادة صياغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، دراسة في الدور العراقي، مقال منشور في مجلة قضايا سياسية، العدد ١١، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩.
٣. حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، دراسات دولية، العدد٤٤، مقال منشور في جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، ٢٠١٠.
٤. حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، مقال منشور في مجلة الدراسات الدولية، العدد٤٤، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠.
٥. خليل ابراهيم السامرائي، التوازنات الاقليمية في المنطقة العربية دراسة استراتيجية، مقال منشور في مجلة الدراسات الدولية، العدد ٣٩، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٠٣.

٦. سوسن اسماعيل محمد، إيران في دائرة استراتيجية الضربة الوقائية الامريكية -إيران وتداعيات الحرب الامريكية على العراق-، مقال منشور في مجلة الدراسات الدولية، العدد ٢١، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٦.
٧. عبد الإله بلقزيز، العراق بين إنفاق طائفية وافاق وطنية، المجلد ٣٧، العدد ٤٢٩، مقال منشور في مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، لبنان، ٢٠١٤.
٨. عبد الله سالم المالكي، ظاهرة القارية في مناخ العراق ومناخ إيران دراسة مقارنة، مقال منشور في مجلة البحوث الجغرافية، عدد ١٩، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٣.
٩. علي فارس حميد، مازق العراق تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الاقليمية، مقال منشور في مجلة ابحاث استراتيجية، العدد ١٠، بغداد مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٣.
١٠. كرار انور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٥.
١١. كوثر عباس الربيعي، سياسية العراق الخارجية بين القيود والفرص، مقال منشور في مجلة الدراسات الدولية، العدد٤٤، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٠.
١٢. مالك دحام متعب، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار، مقال منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد٣٢، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣.
١٣. مجيد حميد شهاب البدري، محمد كشيش خشان الموسوي، موقع العراق واهميته في السياسة الخارجية لدول المجال الاسيوي الجديد دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أدأب الكوفة، العدد ١٩، المجلد الأول، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العراق، ٢٠١٣.
١٤. مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الامريكية والنظام الدولي الجديد الواقع والتوقع، مقال منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٩، بغداد، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات العربية والدولية، ٢٠٠٥.